التوجه نحو مجتمع المعلومات في الوطن العربي: تحد عالمي جديد في الالفية الثالثة

أ. بشير عامر

جامعة البليدة

bameur@hotmail.com

الملخص:

يعيش العالم اليوم واقعا متغيرا جديدا يمتاز بالديناميكية و سرعة التغير و اتساع المفاهيم ، و تحكم هذه المفاهيم توجهات التكتلات الاقتصادية الكبيرة و قوة الإعلام و الثروة المعلوماتية ، مما نرجح ترك الماضي الذي يعتمد في عوامل إنتاجه على الأرض و رأس المال و العمل والتحرك نحو المستقبل مستقبل البرمجيات و الرقميات و الانترنت إنه عالم يبتعد عن الملموسات و يتجه نحو لا ملموسات ، عالم تحكمه المعرفة والتطور المعرفي ، فلم تعد المعرفة سلطة فقط ، بل أصبحت أبرز مظاهر القوة مما يمنحها دورا هاما في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بحيث يصبح المجتمع مجتمعا معرفيا يقوم أساسا على نشر المعرفة و إنتاجها و توظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي عوضا عن هيمنة نمط الإنتاج الريعي الذي تشتق القيمة الاقتصادية فيه أساسا من الطبيعة، و بالتالي أصبح مجتمع المعرفة اليوم واقعا و ليس خيارا تتبناه الأمم ،و لعله السبيل الوحيد للتفاعل مع المجتمع الرقمي و الاقتصاد المعرفي العالمي فإذا كان الهدف الاقتصادي الذي ساد في المجتمع الصناعي هو جذب الاستثمارات لخلق فرص العمل ، فإن الهدف في اقتصاد المعرفة هو جذب عمال المعرفة لتأتي الاستثمارات لاحقا و هو جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة.

Resumé:

Aujourd'hui le monde vit une nouvelle réalité variable caractérisée par une dynamique , une rapidité du changement et d' une ampleur des concepts, suite a cela découle des pools économiques et un pouvoir des médias et une richesse informatique , ce qui délaisse le passé , lui-même basé sur des facteurs de production, la terre, le capital, le travail et le passage vers un avenir de logiciel, de numérisation et d'Internet . c'est un monde immatériel, régi par la connaissance et le développement cognitif, ce qu'il l'a rendu une importante puissance, lui donnant un rôle important dans le développement économique et social ce qui rend la société basé sur la connaissance, transformant cette dernière d'un mode rentier a un mode numérique, ainsi la société du savoir aujourd'hui est devenu une réalité et non une option adoptée par les nations, et peut-être c'est la seule façon d'interagir avec la société numérique et l'économie mondiale. Si l'objectif économique qui a prévalu dans la société industrielle est d'attirer des investissements pour créer des emplois, l'objectif de l'économie de la connaissance est d'attirer les travailleurs du savoir à venir plus tard et l'investissement est l'essence même de l'économie fondée sur la connaissance.

تمهيد :

إن للمعلومات أهمية كمورد استراتيجي حيوي لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى، فاليوم من يمتلك المعلومات ويستثمرها بشكل أفضل ومن يمتلك نظم معلومات متطورة يصبح الأقوى، فالمعلومات هي أساس كل قرار يتخذه الإنسان، ولم تكن القرارات السياسية والاقتصادية والعلمية إلا نتيجة للمعلومات، فإذا ما توفرت المعلومات الوافية والدقيقة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، بقدر ما تكون القرارات ناجحة ومعبرة عن الآمال والطموحات.

ومن هذا المنطلق أصبحنا نعيش اليوم في عالم متغير، عالم يختلف كثيرا عما كان من قبل، عالم يتسم بغلبة المعلومات والاتصالات، إنه عالم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والفائقة، العالم الذي يتجه نحو التكتلات المعلوماتية ونحو شبكات الاتصال بعيدة المدى التي تقدم المعلومات لجميع الأفراد الذين هم سطح الكرة الارضية، وبالتالي الوصول إلى مجتمع المعلومات.

و عليه يمكن طرح الاشكالية التالية : ما المقصود بمجتمع المعلومات؟وماهي خصائصه ومؤشراته ؟ وماذا عن الوضع في عالمنا العربي وآفاقه المستقبلية ؟وغيرها من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها وفق .**1: مجتمع المعلومات، مفهومه و نشأته**

عرف مجتمع المعلومات على انه" ذلك المجتمع الذي يحرص على تصميم و انشاء و تقييم و استخدام وصيانة منظومات معالجة المعلومات لما تشتمل عليه من معدات Hardware و برمجيات **Software** وجوانب تنظيمية و الادارة و السياسة و الاجتماعية المترتبة على تلك المنظومات. [1]

كما اعتبر بانه " البيئة الاقتصادية و الاجتماعية التي تطبق الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الانترنت لنشرها . المعلومات . نشرا عادلا يعم بالنفع على الافراد في جميع نواحي حياتهم الشخصية و المهنية".[2]

كما وصفه البعض الاخر بانه المجتمع الذي يتضمن جميع الانشطة و التدابير و الممارسات المرتبطة بالمعلومات انتاجا و نشرا و تنظيما واستثمارا.[3]

وعلى ضوء هذه التعريفات فإن مصطلح مجتمع المعلومات يشير إلى شكل من أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي فيه امتلاك وتخزين وتشغيل وتقييم ونشر المعلومات الى توليد أفكار جديدة ومتطورة من المعرفة ، وعموما ورغم تعدد المفاهيم حول مجتمع المعلومات، إلا انه يمكن استشفاف أن مجتمع المعلومات يعتمد اعتمادا أساسيا على إنتاج واستهلاك المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة

[1] ثابت عبد الرحيم ادريس ، نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة ، دار الجامعة الاسكندرية، دون طبعة، 2005، ص 90.

[2] مشروع وثيقة نحو مجتمع معلومات عربي ، اطار خطة العمل المشترك، المؤتمر العربي رفيع المستوى للتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ،القاهرة ،16 \ 18 يونيو 2003.

[3] الهوش محمد ابوبكر ، التقنية الحديثة في المعلومات و المكتبات، نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات ، دار الشروق للنشر و التوزيع القاهرة ، 2002، ص 13.

استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي، وكمجال للقوى العاملة، والتي بدونها (أي المعلومة) يفقد المجتمع حركته النشطة وتناغمه المرغوب، فالمعلومة باعتبارها معرفة أصبحت محورا أساسيا تدور من حوله كل أفعال وأنشطة مجتمع المعلومات.

1.1: دوافع ظهور مجتمع المعلومات : ان الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات يمكن تلخيصها في تطورين مرتبطين ببعضهما وهما:

أ. التطور الاقتصادي طويل الأجل:في هذا التطور شهدت بنية الاقتصاد تغيرات كبيرة على امتداد الزمن، فقد بدأ الأمر بالاعتماد في المجتمع الزراعي على المواد الأولية، والطاقة الطبيعية مثل الريح والماء والحيوانات والجهد البشري، وفي المرحلة الثانية مرحلة المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المولدة مثل الكهرباء والغاز والطاقة النووية، أما المجتمع ما بعد الصناعي فإنه يعتمد في تطوره بصفة أساسية على المعلومات وشبكات الحاسبات ونقل البيانات.

ب. التغير التكنولوجي: لقد ساهم هذا التطور في عملية التنمية الاقتصادية بشكل واضح، إذ لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تأثيرها الواضح في النمو الاقتصادي، وهو ما بينته الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بين عامين 2000 و 2002 ، أن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في النمو الإقتصادي قد إرتفعت من 0.1 في الفترة ما بين 1980 و 1997 إلى 0.3 نقطة في البلدان فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإلى 0.9 نقطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ كذلك أنه يمكن لتكنولوجيا المعلومات والإتصال تطبيقها على نطاق واسع وفي ظروف مختلفة، وأن إمكانياتها في تزايد مستمر، وفضلا عن هذا فإن تكاليفها تتجه نحو الانخفاض بصورة واضحة. [1]

2.1 : اهداف بناء مجتمع المعلومات

تتمثل أهداف بناء مجتمع المعرفة في الإستمرار في تطوير البيئة القانونية و التنظيمية لضبط وحماية العمل والتعامل بما يتلائم مع المستجدات في مجال إستخدام تقنيات ونظم المعلومات الإلكترونية،[2] كما يهدف إلى تكوين وتأهيل الموارد البشرية و إكسابها القدرة على التخطيط والإدارة والتشغيل و الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات هذا بالإضافة إلى تعميم ثقافة المعلوماتية ومحو الأمية الحاسوبية، كما يمكن إعطاء أهداف أخرى لمجتمع المعلومات فيما يلي:

- التوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة أغراض التنمية الشاملة، ومحاربة الفقر والبطالة، ورفع مستوى المعيشة، وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل أسهل، وسريع وآمن؛[3]

[1] وزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال الجزائرية ، اللجنة الإلكترونية ، مشروع الجزائر إلكترونيية ، ديسمبر، 2008.

[2] www.mtit.gov.Ps/docs/ict-strategy-final/doc.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا):القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، خطة العمل، تونس 2005، ص 02.

- بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانيات المعرفة و تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في خدمة التنمية مع تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ بشبكات الإتصالات والمعلومات؛[1]

- تسهيل الوصول إلى المعلومات و المعرفة باستخدام الأنترنت بشكل سريع وآمن لجميع شرائح المجتمع؛

2: آليات ومبادئ مجتمع المعلومات

1.2 : آليات الانتقال الى مجتمع المعلومات

إن آليات إقامة مجتمع المعرفة متداخلة ومتفاعلة ببعضها يؤثر كل منها على الآخر، ويتأثر به ويمكن إستنباط أهمها فيما يلي:

أ. الإرادة السياسية و الحكم الراشد: تتحمل حكومات الدول العربية المسؤولية الأعظم في تنمية مجتمع المعلومات الإقليمي وملئ الفراغات التي ظهرت وسبب الفجوة الرقمية ، وذلك من خلال آليات صنع السياسات الخاصة بها، حيث تتفاوت هذه الفجوات على أساس التعليم ومستوى الدخل، وعدم التوازن بين الريف و الحضر...إلخ، وتسعى حكومات الدول النامية ومنها العربية بدراسة وتعديل التشريعات و القوانين ذات الصلة بالمعلومات والإتصالات والتكنولوجيات إقرار بأنها تملك القدرة على استثارة عملية النمو وخلق فرص عمل وجذب الإستثمارات على كلا من المستويين المحلي و الأجنبي.[2] كما تسعى كذلك إلى تكوين قدرات بشرية هائلة ذات مؤهلات كبيرة تسمح باستغلال أمثل لهذه التكنولوجيات.

و اعترافا أن إقامة مجتمع المعلومات في عصرنا الراهن ذو أهمية بوصفه الجسر الذي سيعمل على تضييق الفجوة بين الدول النامية و الدول المتقدمة، فضلا على أنه سيمكن الدول النامية من التفاعل الإيجابي مع النظام الدولي الجديد والعولمة مما يضمن الإستفادة من إيجابياتها، وتفادي سلبياتها.

ب. الإرادة المجتمعية: لا يعد مفهوم المعرفة مفهوما حديثا أفرزته الحضارة الغربية المعاصرة بل إنها قديمة قدم الإنسان على وجه الأرض، ومن أجل مقاربة الهدف و الوسيلة بين أفراد المجتمع لا بد من تأسيس نموذج معرفي مستمد من حضارتنا الإسلامية، فمن حق الحضارة الإسلامية أن تبدع رؤيتها المستقلة وفق نظامها المعرفي، لأن العشوائية وتضارب الأفكار من شأنها أن تأتي بنتائج عكسية، ولذلك لابد من وجود تنظيمات مجتمعية تتيح المجال لتبادل الأراء و الأفكار في مناخ من الحرية و المساواة و العدالة واحترام الآخر، واختلاف الآراء في هذا المجال يعني البحث عن أفضل السبل للإرتقاء إلى أعلى المستويات الحضارية رقيا وتطورا مما يسمح لتلك المجتمعات من ربط الممارسات السياسية الخاطئة ومحاسبتها وترشيد سلوكها.[3]

---

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. إدارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات . ورقة حول مؤشرات الفجوة الرقمية ،مقدمة للإجتماع الرابع عشر للتعريف العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2005/01/18/17.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. إدارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق، ص 05,

[3] علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي 6، مركز الدراسات الوحدة العربية 1985،بيروت ، لبنان، ص 74,

ج. دور القطاع الخاص: إن القطاع الخاص له دور فعال في قلب مجتمع المعلومات على المدى الطويل، فالشركات الخاصة قادرة على الإرتقاء بالأنشطة وبلوغ تأثير أكبر مما تستطيعه الحكومات أو الجهات المانحة منفردة.

ولذلك يجب دعم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص أملا في تحقيق أكبر عائد من استخدام البنية التحتية القائمة وتلك التي سيتم إنشائها ومن الإستثمارات الجديدة و الإدارة التنافسية الكفئة ، ولدعم الإشتراك المتزايد للقطاع الخاص فإن حكومات الدول العربية كل وفق رؤيتها الخاصة سوف تعمل على الأخذ بزمام المبادرة في عملية تحرير القطاعات المتعلقة بالمعلومات وتنفيذ هذه المبادرات للإستفادة من مزاياها المتعددة.

د. إيجاد التحولات الهيكلية التنظيمية: لكي يتسنى لنا إقامة مجتمع المعرفة، لا بد من العمل على تغيير جذري لهياكل المنظمة التي تتسم بالتخلف وفقا لمتطلبات مجتمع المعرفة، فعليها أن تتوفر لديها بنية تحتية متطورة من قواعد البيانات يطلق عليها إدارة المعرفة[1] ، ويمكن تلخيص هذه الأمور في النقاط التالية:

- خلق القناعة بضرورة استخدام واستغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التنمية، فهي العامل الأساسي في التحول إلى التحديث والإنفتاح والإدارة الرشيدة؛
- خلق بيئة مواتية سريعة الإستجابة متعددة القطاعات؛
- وضع سياسات وتشريعات من قبل الحكومات العربية بشأن أمن ؛

هـ. دور المجتمع الدولي و الجهات المتاحة: إن التنمية أثناء النظام الثنائي القطبية في مجال المجتمع المعلوماتي كان يأخذ شكل توفير المساعدات المالية و الفنية المجهزة ، إلا أنه يجب أن تأخذ هذه التنمية شكلا مختلفا في مجتمع متعدد القطبية.

ففي هذا النظام الجديد سيساهم المجتمع الدولي وخاصة هيئة الأمم المتحدة و البنك الدولي، إسهاما جوهريا في تنفيذ التكنولوجيات الجديدة، الشيء الذي ساعد الجهات المتاحة أن تتحول اليوم إلى تنفيذ استراتيجيات شاملة للتنمية أكثر من توجهها نحو مشروعات منفردة.

إن مظاهر التحول الأساسية هذه تتمثل في مجالات الإستمرارية وإشراك كل أطراف المجتمع ولطالما طالبت حكومات الدول العربية بتوظيف نسبة أكبر من مساعدات التنمية محليا وعن طريق شركات محلية، وليس من خلال شركات أجنبية، لتوليد فرص عمل أكثر.

2.2 : مبادئ مجتمع المعلومات

يرتكز مجتمع المعلومات على نشر المعلومات وتبادلها على نطاق واسع والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتنطوي مساهمة هذه الأطراف على قيمة حيوية في الجهود

[1] محمد عبد الله السياني، الأهمية الإقتصادية المتزايدة إدارة المعرفة في المنشآت الحديثة، مجلة الثوابت ، العدد 34 أكتوبر، صنعاء، ديسمبر 2003، ص21.

المبذولة لتمكين الجميع من الإنتفاع بمختلف مزايا وفوائد مجتمع المعلومات ، وترمي المبادئ الأساسية التالية إلى تحديد التوجهات الرئيسية للإستراتيجيات الإلكترونية لبناء مجتمع المعلومات و المتمثلة في:[1]

أ. تـأمين النفـاذ إلـى المعلومـات و المعرفـة: ينبغي أن يستفيد الأفراد و المنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة و الأفكار، كما يجب أن تكون المعلومات في المجال العام متاحة وميّسرة، والمعلومات هي الأساس الذي تستند إليه عملية صنع القرار تتميز بالأداء الجيد و الشفافية، كما تعتبر شرطا مسبقا لأي نظام ديمقراطي. وباعتبار أن المعرفة هي العامل الرئيسي في تحويل وتطوير مجتمعنا العالمي ومجتمعاتنا المحلية, فينبغي للسياسة العامة أن توسع من نطاق الفرص المتاحة لتوفير المعلومات للجميع بمن فيهم المعوقون وذلك عن طريق استحداث المحتوى مما يساعد على إصلاح أوجه اللامساواة، كما أن تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لا تنطوي فقط على الإمكانات اللازمة لدعم فعالية أداء الخدمة العمومية وإنما أيضا لإشراك الأفراد في صوغ السياسات الحكومية

ب. تعزيز النفاذ الشامل بتكلفة مختلفة: يعتبر تطوير البنى التحتية الملائمة متمثلة في الأنترنت شرطا مسبقا لتمكين جميع الأطراف المعنية من النفاذ إلى المعلومات بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معتدلة، وللإرتقاء بالخدمات ذات الصلة وتحسين التوصيل يضطلع القطاعان العام والخاص بهذه المهمة سويا، فالتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية تشكل عنصرا فائق الأهمية في الإستراتيجية الرامية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة، ، ولكي يتسنى إتاحة أسعار أكثر اعتدالا، ينبغي للسياسات المطبقة في هذا المجال أن ترمي إلى تهيئة بيئة ملائمة ومفتوحة وقائمة على التنافس.

ج. تعزيز التنوع اللغوي و الهوية الثقافية: يرتكز مجتمع المعلومات على احترام التنوع الثقافي و التمتع به. فينبغي لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات أن تحفز التنوع الثقافي واللغوي وأن تدعم قدرة الحكومات على وضع سياسات فعالة لهذا الغرض على مبدأ المساواة بين الجنسين .

د. تنمية القدرات البشرية من خلال التعليم و التدريب: إن من الأهمية بمكان للحكومات أن تضع استراتيجيات شاملة تقدمية لتطوير التعليم و بالتالي تمكين الأفراد من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وفهمه و الإنتفاع بكل ما يتيحه من إمكانيات. كما يجب كذلك إشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم و في صنع البرامج الكفيلة بتلبية هذه الإحتياجات.

هـ. إنشاء بيئة تمكينية، بما في ذلك الأطر القانونية و التنظيمية و السياسية: إن على الحكومات إذا أرادت تعظيم المزايا الإقتصادية، والإجتماعية لمجتمع المعلومات أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة و تتسم بالشفافية، قادرة على تشجيع الإبتكار التكنولوجي و التنافس، مما يساعد

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، إعلان بوخارست، نحو مجتمع معلومات : المبادئ والإستراتيجية و أولويات العمل، الصادر عن المؤتمر الإقليمي الأوروبي للتحضير للقمتين العالميتين لمجتمع المعلومات، جونيف 2003 وتونس 2005بوخارست 2002.

على اجتذاب الإستثمارات الضرورية، من القطاع الخاص في المقام الأول، وتطوير البنى التحتية واستحداث خدمات جديدة في المقام الثاني.

و. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات: يتطلب الإنتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة و المتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية وكشفها و الإستجابة لها بصورة ملائمة. ومع ذلك، فإن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات لا يعتبر مسألة تتعلق فقط بالحكومة أو ممارسات إنفاذ القانون أو التكنولوجيات. فالأمر يتطلب وضع ثقافة شاملة للأمن ولا بد من تناول الأمن من منظور الوقاية، ودعمه في مختلف أنحاء المجتمع، على أن يكون متماشيا مع ضرورة الحفاظ على حرية تداول المعلومات ، ولكي يتسنى بناء الثقة و الأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعيّ مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن المعلوماتي، وأن تسعى لتوطيد دعائم التعاون الدولي في هذا المجال بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص.

ز. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات: يجب أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم أخلاقية عالية مثل الصدق والعدل و التضامن و التسامح واحترام كرامة الإنسان و المسؤولية المشتركة، كما يجب أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى ترويج فكرة المصلحة العامة دون إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

ط. التعاون الدولي و الإقليمي: نظرا لأن مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا يمكن أن ننفصل عنه، يلزم إقامة الحوار بشأن السياسات على المستويات العالمية و الإقليمية من أجل تسهيل أو توفير:

- المساعدات التقنية؛
- بناء القدرات الوطنية و الإقليمية اللازمة للإبقاء على التعاون الإقليمي و الدولي وتوطيده؛
- نقل التكنولوجيا وتقاسم الخبرات و المعارف؛
- وضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص و المصالح الوطنية؛

3 : مجتمع المعلومات : ابعاده و خصائصه

إن مجتمع المعلومات مجتمع يرتكز على المعلومات و المعرفة ما يمكنه من اكتساب خاصية تميزه على المجتمعات الاخرى من حيث الابعاد والخصائص و مؤشرات الوصول اليه .

1.3 : أبعاده

تتمثل أبعاد مجتمع المعرفة فيما يلي:

أ. البعد الإقتصادي: في مجتمع المعرفة تعتبر المعلومات هي السلعة أو الخدمة الرئيسية و المصدر الأساسي للقيمة المضافة وإنشاء فرص العمل وترشيد الإقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي لا ينتج المعلومة هو المجتمع الذي لا يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

ب. البعد التكنولوجي: في مجتمع المعرفة تنتشر وتسود المعلومات والإتصال في جميع مجالات الحياة.

ج. البعد الإجتماعي: إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة، ودورها في الحياة اليومية للإنسان.مما سيطرح إطارا ومفهوما جديدا هو "العمال المعرفيون".♦

د. البعد الثقافي: يعطي مجتمع المعرفة أهمية معتبرة للمعلومة و المعرفة والإهتمام بالتعليم حيث أصبح هذا الأخير لا يرتبط بالمدرسة وإنما أصبح مستمرا يسمح بحق الإختيار وحرية الإختلاف والوسيلة الفاعلة لتمكين الإنسان من الخبرات و القدرات ولإيجاد فرص العمل المتاحة في الإنتاج كثيف المعرفة، كما يهتم مجتمع المعرفة بالقدرات الإبداعية، وتوفير إمكانية حرية التفكير، و العدالة في توزيع العلم بين الطبقات المختلفة في المجتمع.

هـ. البعد السياسي: يتمثل هذا البعد في إشراك الأفراد في إتخاذ القرارات و المشاركة السياسية الفعالة بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية و العدالة.

2.3 : خصائص مجتمع المعلومات

لكي تنجلي أمامنا الصورة الحقيقية لهذا المجتمع سنحاول فيمايلي استعراض أهم الخصائص والسمات التي تحدد معالمه وملامحه، علما أن هذه الخصائص هي الأخرى اختلفت باختلاف آراء وتوجهات الباحثين والمختصين في المجال المعلوماتي والتكنولوجي الا انه يمكن اجمالها فيمايلي:[1]

أ. انفجار المعلومات و زيادة اهميتها كمورد استراتيجي: لقد أصبحت المجتمعات المعاصرة ومنظماتها العلمية والثقافية والإنتاجية تواجه تدفقا هائلا في المعلومات التي أخذت تنمو بمعدلات كبيرة، نتيجة للتطورات العلمية والتقنية الحديثة وظهور التخصصات الجديدة، وتحول إنتاج المعلومات إلى صناعة.

ب. نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات: تزايدت المنظمات والمنظمات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات واستثمارها بالشكل الأمثل في معالجة نشاطاتها وأعمالها، كما هو الحال في المنظمات الصحفية والإعلامية والبنوك وشركات التأمين والمنظمات الحكومية الأخرى، كما أخذت تعتمد على استخدام نظم معلومات حديثة لغرض التحكم في معالجة المعلومات وتحقيق الدقة والسرعة في إنجاز أعمالها ونشاطاتها وكذلك تحسين ورفع كفاءة إنتاجها.

ج. بزوغ تقنيات المعلومات والنظم المتطورة: حصلت تطورات كبيرة خلال الآونة الأخيرة في تقنيات المعلومات، فبعد أن كانت التقنيات المتاحة لتخزين وإرسال وعرض المعلومات تتمثل في الصور الفوتوغرافية والأفلام

♦ العمال المعرفيون: هم الذين يضيقون الهوة بين العمل الذهني و العمل اليدوي، إذ لا فاعلية في العمل من غير معرفة قوامها الإختصاص والقدرة على قراءة رموز الشاشات.

[1] زكي حسين الوردي وجميل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2006 ، ص ص 271- 272-إلى غاية 279

والراديو والتلفزيون والهاتف، أصبحت في الوقت الحاضر تعتمد اعتمادا كبيرا على الحواسيب بأنواعها المختلفة في اختزان ومعالجة المعلومات واستخدامها وتقديمها للمستفيد، فضلا عن التطورات المذهلة في الشبكات والتي توجت شبكة الانترنت على رأسها.

د. تزايد حجم القوى العاملة في قطاع المعلومات: لقد نمت القوى العاملة في قطاع المعلومات بشكل سريع، حيث أصبح عدد الذين يعملون بتطويع المعلومات أكثر من العدد الذي يعمل في التعدين والزراعة والصناعة، كما أن معظم القوى العاملة في العالم مرتبطة بمعالجة المعلومات وتجهيزها، فحسب المركز الفرنسي للدراسات والإستشارة، فإن قيمة السوقية العالمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بلغت 2750 مليار أورو في عام 2007 أي بزيادة قدرها 2.8% مقارنة بسنة 2006، كما ساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بـ 5.4% من الناتج الداخلي الخام ووفر 566000 منصب شغل.[1]

4 . مؤشرات مجتمع المعلومات

يجدر بالذكر أنه لم يستقر الرأي بعد على مؤشرات ومعايير معينة يمكن أن تكون قياسا لمدى التحول نحو مجتمع المعلومات، باعتبار أن هذه المؤشرات ليست ثابتة، وقابلة للتغير مع الزمن بتغير أهداف مؤشرات مجتمع المعلومات، كما أنه مع استمرار تطور التكنولوجيا واستخدامها تنشأ الحاجة عموما إلى مؤشرات جديدة تستخدم في تحديد المعايير المرجعية الملائمة ، وعموما فإن مؤشرات مجتمع المعلومات تتطور على امتداد أربع مراحل مترابطة هي:[2]

- **الجاهزية:** وهي ترتبط بالبنى الأساسية الفنية والتكنولوجية والاجتماعية؛
- **الكثافة:** وهي تبرز حالة استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي من المجتمعات؛
- **الأثر:** ويقصد به النتائج التي تترتب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث إعادة هندسة الإدارة وخلق قيمة مضافة لموارد الثروة الجديدة والقدرة على الحركة بين المجتمعات و التنافس واخيرا الوصول الى الابتكار و البحث و التطوير باعتبارهما اساس المستقبل؛
- **النتيجة:** وهي المحصلة النهائية لما يجري على صعيد المنظمات، فيما يتصل بالإنتاجية والأثر الاجتماعي؛

و يمكن تمثيل هده المراحل و تداخلها بتابعية الزمن كما في المخطط الأتي :

الشكل رقم (04): يمثل مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

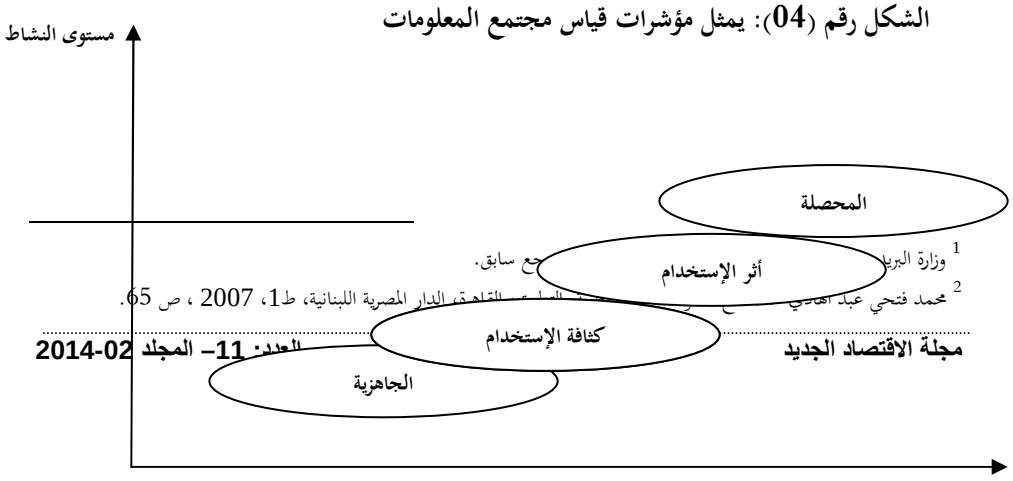

[1] وزارة البريد ... مرجع سابق.

[2] محمد فتحي عبد الهادي ... للمعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2007 ، ص 65.

Source: www.journal.cybravians.info/index.php.

1.4: حسب المنظمات والهيئات الأكاديمية

ومن جهة أخرى هناك العديد من الجهات الرسمية متمثلة في مختلف المنظمات والهيئات الأكاديمية وضعت مؤشرات ومقاييس لمجتمع المعلومات يمكن إبراز أربعة منها وهي:

أ. مؤشر مجتمع المعلومات (ISI) "Information Society Index" : قام بإعداده بيت عالمي للخبرة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (IDC) ومعه World Times ،هذا المؤشر مركب يتكون من 23 مقياسا موزعا على أربع مجموعات،المجموعة الأولى تهتم بالبنية التحتية الحاسوبية والثانية بالبنية التحتية المعلوماتية،والثالثة بالبنية التحتية لشبكة الانترنت،أما المجموعة الأخيرة فتهم الجانب الاجتماعي.[1]

ب. مؤشر مجتمع المعلومات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): إن احتياجات الدول النامية وتطلعاتها في التحول نحو مجتمع المعلومات تختلف عن احتياجات وتطلعات الدول المتقدمة، إلا أنه بالإضافة إلى المؤشرات الأساسية المشتركة بين الدول المتقدمة والنامية اتضح ضرورة وضع مؤشرات خاصة بكل منطقة أو دولة من مناطق دول العالم تعكس خصوصياتها ومستواها في التحول إلى هذا المجتمع، وتقيس التقدم الذي تحرزه عبر السنين.

ومن هذا المنطلق وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع جهات دولية أخرى ومع الأجهزة المركزية للإحصاء بالمنطقة قائمة من المؤشرات الأساسية لمجتمع المعلومات تتضمن فئتين من المؤشرات:فئة المؤشرات التي تركز على جاهزية شبكات الاتصالات، وفئة المؤشرات التي تركز على كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومن جهة أخرى تقسم المؤشرات الأساسية المقترحة على قسمين:القسم الأول الذي يخص المؤشرات الأساسية العالمية، والقسم الثاني يتضمن مؤشرات إقليمية تستخدم لقياس مدى تطور ونمو مجتمع المعلومات في منطقة الاسكوا، على النحو التالي: [2]**المجموعة العالمية:**

. مؤشرات الجاهزية

*** البنية الأساسية وإمكانيات النفاذ أو الوصول:**

---

[1] ياس خضير البياتي:الاتصال الدولي والعربي مجتمع المعلومات ومجتمع الورق، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1 ،2006، ص ص 36- 37 .

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا):مؤشرات مجتمع المعلومات، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005، ص ص ص 3-6-10.

- متوسط عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 شخص؛
- متوسط عدد خطوط المحمول لكل 100 شخص؛
- التكلفة الشهرية لاشتراك خط الهاتف الثابت المخصص للاستخدام المنزلي؛
- تكلفة المكالمة الداخلية (3 دقائق) بخط الهاتف الثابت؛
- التكلفة الشهرية لاشتراك خط الهاتف الثابت لقطاع الأعمال؛
- تكاليف الاشتراك بالخط المحمول؛
- تكلفة المكالمة الداخلية (3 دقائق) بالخط المحمول؛
- متوسط عدد أجهزة التلفزيون لكل 100 شخص؛
- متوسط عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 شخص؛
- متوسط عدد الحواسيب المضيفة للانترنت لكل 100 شخص.
- متوسط عدد مشتركي الانترنت لكل 100 شخص؛
- نصيب الفرد من عرض الحزمة الدولية؛
- متوسط عدد المشتركين في الخدمة العريضة على الانترنت لكل 100؛

*** قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:**

- نسبة العاملين في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (مقسمة حسب الجنس)من مجموع القوى العاملة؛
- نسبة استيراد وتصدير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إجمالي الاستيراد والتصدير؛

. مؤشرات الاستخدام :

*** الاستخدام الأسري:**

- التكلفة الشهرية التي تتكبدها الأسرة للنفاذ إلى الانترنت؛
- النسبة المئوية للأسر (المنازل) التي تستطيع النفاذ على الانترنت؛

*** الاستخدام في قطاع الأعمال:**

- نسبة منظمات الأعمال التي تستخدم الحاسوب؛
- نسبة منظمات الأعمال التي تتصل بالانترنت؛
- نسبة منظمات الأعمال التي لديها موقع على لانترنت؛
- نسبة قيمة المعاملات التجارية عبر الانترنت من القيمة الإجمالية؛

*** الاستخدام في التعليم:**

- نسبة الطلبة المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية على عدد الحواسيب فيها؛
- نسبة المدارس الابتدائية والثانوية التي تتصل بالانترنت وتوفر الوصول لتلاميذها لأغراض الدراسة؛

– نسبة الطلبة المسجلين في التعليم العالي في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ميدان مشابه له (من إجمالي عدد الطلبة) مقسمة حسب الجنس؛

– نسبة المدرسين ذوي الكفاءة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الابتدائية والثانوية (من إجمالي عدد المدرسين)؛

– نسبة منظمات التعليم العالي التي توفر مناهج التعليم الإلكتروني (من إجمالي عدد منظمات التعليم العالي)؛

2. المجموعة الإقليمية المكملة:

. مؤشرات الجاهزية:

– تكلفة الحاسوب بالنسبة إلى متوسط دخل الفرد (الأسرة)؛

– وجود سياسة رسمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات متعلقة بها، في قطاع اقتصادي أو أكثر (السياسات/الأطر التنظيمية)؛

– عدد المبادرات الفاعلة والمكتملة والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني(السياسات/الأطر التنظيمية)؛

. مؤشرات الاستخدام:

– عدد التطبيقات المبرمجة باللغة العربية المطورة محليا (المحتوى المحلي)؛

– حجم المعلومات (عدد صفحات الانترنت) المتوفرة محليا (المحتوى المحلي)؛

– نسبة المنظمات الحكومية التي توفر خدماتها بشكل تفاعلي ومباشر من خلال الانترنت (الحكومة)؛

– حجم المعلومات المتوفرة للمنظمات الحكومية (بقياس الميغابايت) من خلال الانترنت (الحكومة)؛

– نسبة الخدمات الحكومية المتوفرة من خلال الانترنت (الحكومة)؛

3. مؤشر عربي لمجتمع المعلومات:

اقترح محمد بن أحمد هذا المؤشر بالاعتماد على المقاييس المشكلة لمؤشر مجتمع المعلومات (ISI) مع إثرائها بالأخذ بعين الاعتبار المحيط والوضع العربيين، مع التأكيد على الجانب الإنساني، وموضوع المحتوى أكثر من الجانب التكنولوجي.وهو يرى أنه من خلال 34 مقياسا مجمعة في أربع مجموعات متكاملة،يمكن من التعرف على المستوى الحقيقي لما تم إنجازه من أجل إنشاء مجتمع المعلومات،و تتمثل هذه الأقسام الأربعة فيمايلي:[1]

. البنية التحتية: تحتوي 13 مقياسا :

- عدد الحواسيب لكل 100 ألف نسمة ؛
- عدد الحواسيب لكل 100 ألف أسرة؛

[1] محمد بن أحمد ،حول بعض مؤشرات مجتمع المعلومات، المجلة العربية للعلوم والمعلومات، العدد 05، جوان 2005، ،ص ص 87–88.

- نسبة الحواسيب المرتبطة بالشبكات داخل المجتمع خارج المحيط الأسري؛
- نسبة نفقات البرمجيات مقارنة بنفقات العتاد؛
- سعة التدفق المحلية لوصلة الانترنت؛
- عدد مستعملي الانترنت ضمن اليد العاملة غير الزراعية؛
- عدد مستعملي الانترنت لكل أسرة؛
- عدد مشتركي الهاتف الثابت لكل 1000 نسمة ؛
- عدد مشتركي الهاتف الجوال لكل 1000 نسمة؛
- نسبة الخلل لكل خط تليفون (متوسط)؛
- متوسط عدد الخطوط الهاتفية لكل أسرة؛
- عدد مالكي جهاز تلفزيون لكل 1000 نسمة؛
- عدد الشبكات الكبيرة والشبكات المحلية، وعدد مستعمليها ضمن المنظمات الإنتاجية غير الزراعية؛

. الموارد البشرية: وتحتوي على خمسة مقاييس:

- نسبة الأمية عند الكبار من 15 سنة فما فوق؛
- نسبة التمدرس الإجمالية للمستويات الثلاثة من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي؛
- متوسط المستوى المعرفي التراكمي الإجمالي للأفراد البالغين؛
- نسبة المعلمين والمهندسين والباحثين إلى عدد السكان (الألف أو المليون)؛
- نسبة المختصين في المعلوماتية والميادين ذات الصلة من جملة عدد العلميين والمهندسين؛

. المحتوى (الأبعاد التربوية والمعرفية): يحتوي على سبعة مقاييس :

- العدد الإجمالي لمواقع الواب، وعدد الصفحات الإجمالية حسب لغة المحتوى؛
- عدد البرمجيات التربوية المنتجة والمتوفرة على الواب أو على الأقراص الضوئية؛
- نسبة المنظمات الصناعية والخدمية والتربوية والثقافية المرتبطة بالانترنت؛
- عدد مستعملي الانترنت لكل 10000 طالب؛
- عدد مستعملي الانترنت لكل 1000 أستاذ ؛
- نسبة الصادرات الخاصة بصناعة البرمجيات والخبرات والتطبيقات الحاسوبية؛
- جملة النفقات لتطبيقات:الحكومة الإلكترونية، حوسبة التعليم، التجارة والأعمال الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي؛

. المحيط الثقافي والاجتماعي: ويضم تسعة مقاييس .

- عدد المكتبات:عدد مستعملي المكتبات العامة لكل 100 ساكن، وعدد العناوين فيها لكل 100ساكن؛

- عدد الكتب المنتجة سنويا، وعدد الكتب المترجمة؛
- الحريات الفردية:حرية التعبير، التنظيم، المراسلة، السفر والمعتقد...
- عدد قراء الصحف لكل 100 ألف نسمة؛
- حرية وسائل الإعلام؛
- نسبة التمدرس على مستوى التعليم الثانوي حسب الجنس ؛
- نسبة التمدرس على مستوى التعليم الجامعي حسب الجنس ؛
- نسبة الطلبة في الحقول العلمية والرياضية والهندسية؛
- نسبة الطلبة المسجلين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه؛

ما يجب أن ننوه إليه في ختام حديثنا عن مؤشرات مجتمع المعلومات السابقة الذكر أن قياس النفاذ إلى هذا المجتمع أمر ضروري لرصد تطور أي بلد، كما أن تطبيق هذه المقاييس على أرضية الميدان يتطلب وعيا من الأجهزة المسؤولة في إنشاء نظام إحصائي وطني يمكن من تقديم البيانات اللازمة وبدقة ومن ثم إبراز مؤشرات القياس الملائمة لذلك المجتمع، إضافة إلى إدراك هذه الجهات بأن ولوج العرب إلى مجتمع المعلومات يعتبر نمطا من أنماط الحتمية التاريخية، بما أن قطار عصر المعلومات بدأ السير ولن يتوقف حتى يصل محطته، وطموحنا أن نكون فيه ركابا لا مودعين.

5 : الرؤية الإقليمية العربية لمجتمع المعلومات

إن الاهتمام بواقع و مستقبل مجتمع المعلومات في الدول العربية لم يقتصر فقط على الباحثين العرب بل تعداه إلى العديد من المنظمات العربية ومختلف الهيئات الناشطة إقليميا التي كان لها الدور في رسم إستراتيجية عربية لتطوير وتهيئة المجتمع العربي للتبني الصحيح لمجتمع المعرفة في جميع أوجه الحياة المختلفة ، ومن بين هذه الهيئات نذكر :

1.5: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

و التي أصدرت وثيقة تحتوي على مكونات الإستراتيجية العربية للمعلوماتية بعد أن قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في مجال المعلومات بتحديثها بما يتوافق مع التغيرات التي لحقت بالواقع العربي وتحدد الوثيقة أهداف الإستراتيجية على النحو التالي:[1]

- الحفاظ على تدفق المعلومات داخل المجتمع من خلال بعض المبادرات المساندة لتحسين وخلق خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف قطاعات المجتمع؛
- ربط المجتمع العربي بشبكات اتصالات ومعلومات تسمح بخفض تكلفة الاتصالات؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع التي تتيحها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة معدلات النمو؛

[1] الاجتماع العربي بشأن الاستراتيجية العربية للمعلومات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في مصر، 2002

– خلق جيل جديد يستخدم وينتج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2.5: تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003

ومن جهته حدد تقرير **التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003** خمسة نقاط لتحقيق إستراتيجية إقامة مجتمع المعلومات[1]:

– إطلاق الحريات والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح؛

– النشر الكامل للتعليم راقي النوعية؛

– توطين العلم وبناء قدرة البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية،من خلال تشجيع البحث الأساسي،وإقامة نسق عربي للابتكار؛

– التحول الحقيقي نحو إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية العربية؛

– تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل منفتح ومستنير؛

ويتبين من هذا التقرير أن لدى البلاد العربية إمكانيات هائلة لتطوير مقدرتها المعرفية تتمثل في رأس مال بشري لم يستغل بعد وتراث ثقافي ولغوي وفكري ثري؛

3.5 : وثيقة الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية 2004: *

تناولت هذه الوثيقة الفجوة التكنولوجية والعلمية والاقتصادية بين الدول العربية وكذلك انطلاقة لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات العربي، معتبرة أن الهدف الاستراتيجي هو تحويل المنطقة إلى منطقة منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنية المتطورة للاتصالات والمعلومات للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خلق قاعدة إنتاجية عريضة تعتمد في المقام الأول على القطاع الخاص تعمل في هذا المجال، وتقوم بالتبعية بتطوير المجتمع بكامل مكوناته للوصول إلى مجتمع يعتمد على تقنية الاتصالات والمعلوماتية، متناغما في ذلك مع الاتجاه المستقبلي للعالم المتقدم، وذلك بحلول عام 2020 ، وقد حددت الوثيقة سبعة محاور للانطلاقة وهي:[2]

– تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار؛

– تهيئة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات؛

– تنمية الموارد البشرية؛

– توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛

– تنمية السوق المحلي والتصدير؛

– استخدام تقنية الاتصالات والمعلوماتية لدعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003 ص202 .

* أصدرت هذه الوثيقة خلال فعاليات المؤتمر التحضيري الثاني للقمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات بتونس، الذي عقد تحت شعار: " الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي " يومي 23 و 24 نوفمبر 2004 .

[2] وثيقة إعلان الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية، خلال فعاليات المؤتمر التحضيري الثاني للقمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات بتونس، الذي عقد تحت شعار: " الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي " يومي 23 و 24 نوفمبر 2004 ، ص 20.

– توسيع مجالات البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية؛

هذه الإجراءات والمقترحات ستؤدي لا محالة و بصورة طبيعية لخلق مجتمع معلوماتي عربي بيد أن توفير فرص نجاح تطبيق إحدى هذه الاستراتيجيات عند وضعها موضع التنفيذ مرهون بالتخطيط العلمي الواعي لخطوات إعدادها وتشكيلها ولم يكن يتأتي هذا إلا عن طريق الانطلاق من المسلمات البديهية التي يرتكز عليها واقع البلدان العربية اعتمادا على منطقية التشخيص قبل العلاج.

4.5: قمة الدوحة، فرص الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قمة توصيل العالم العربي 2012

حدد قادة الصناعة ورؤساء الحكومات المشاركون في قمة توصيل العالم العربي في الفترة الممتدة بين 5 و 7 مارس 2012 فرصاً سوقية تقدر قيمتها بأكثر من 46 بليون دولار أمريكي لمشروعات جديدة تركز على المنطقة صممت لتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها في المنطقة ، و تمحورت فرص الاستثمار التي حددتها القمة حول الأولويات الرئيسية للمنطقة، بما في ذلك إنشاء طريق إقليمي عربي سريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير الخدمات الإلكترونية وتمكين السكان المحليين من خلال التدريب وبناء القدرات البشرية و المالية و التقنية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير وظائف للشباب وتعزيز الأمن وحماية التراث العربي والثقافة العربية.

وقد عُقدت القمة من أجل التوصل إلى توافق إقليمي بشأن الاستراتيجيات الجديدة الرامية إلى تعزيز نشر البنى التحتية وتوفير النفاذ للشرائح المهمشة وتحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل عبر المنطقة العربية.

وقد اختُتمت القمة ببيان صدّقت عليه جميع الحكومات المشاركة من جميع بلدان المنطقة العربية، وقد حدد البيان أربع غايات رئيسية للتنمية بشأن النفاذ والبنية التحتية؛ والمحتوى الرقمي؛ والأمن ؛ والابتكار.

وقال الدكتور حمدون توريه، أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات "لعل الطاقة المترسخة في هذه المنطقة تشهد على تحول العالم العربي إلى محور رئيسي للتكنولوجيا وقوة كبرى في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. وأتوقع وعلى يقين، أن تكون المنطقة موطناً للعديد من شركات العالم الجديدة الأكثر بروزاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك خلال عشر سنوات المقبلة ، وأن يصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصدر الأكبر الوحيد لتوفير فرص العمل للمواهب الشابة[1]."

وتضمنت الالتزامات المتعلقة بالتوصيلية والشراكات التي أُعلن عنها أثناء القمة ما يلي:

– مشروع بين الاتحاد الدولي للاتصالات وجامعة الدول العربية لإنشاء اسم ميدان "Arab dot" هدفه توصيل الوطن العربي وأعلنت الإمارات العربية المتحدة عن استضافتها لهذا الميدان الجديد الهام.

– مشروع لمحو أمية المرأة العربية يضم الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO)

[1] www.ameinfo.com/ar-227762 بتاريخ 04/04/2012

- مشروع بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد المهني لشركة Linux للنهوض بالتدريب على البرمجيات مفتوحة المصدر ومنح الشهادات الخاصة بها.

- مجموعة أدوات للنطاق العريض يقوم بإعدادها البنك الدولي إلى جانب دراسة بشأن توصيلية النطاق العريض على المستوى الإقليمي لدعم ضخ استثمارات إضافية في البنية التحتية ودراسة عن توفير فرص العمل تركز على الضفة الغربية/غزة.

الخاتمة :

إن مجتمع المعلومات ظاهرة عالمية بطبيعته، ومن ثم ينبغي أن تشارك جميع الأطراف المعنية على نحو فعال في تناول قضايا مثل حماية الخصوصيات، وثقة المستهلكين، وإدارة أسماء الميادين، وتسهيل التجارة الإلكترونية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، و الحلول القائمة على المصادر المفتوحة.

وخلاصة القول ، أن النهضة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي التي هي حجر الأساس للإنتقال إلى مجتمع المعلومات طويلة وشاقة، ولها جوانب عديدة، وتحتاج إلى الصبر والنفس الطويل، ولن تتم بين يوم وليلة مهما كان مستوى الإنفاق وصدق وجدية العزيمة، والتوجيه الإداري والرسمي عند كل الأطراف، فللعملية آفاق زمنية يجب مراعاتها وعدم التقليل من أهميتها أو تخطيها وقد نحتاج إلى تغيرات جذرية أو بدايات عصرية في بعض الحالات، إلا أننا لا نحتاج إلى نفي وإسقاط جميع البرامج والمشاريع والأساليب الحالية، بل وضعها في قوالب معاصرة وحديثة، ويجب أن نكون حذرين من كثرة الضغوط لتحقيق أهداف ونجاحات محددة في فترات وجيزة، من دون تطلع وتخطيط للمستقبل.

وبتقديرنا أن باب المشاركة في مجتمع المعلومات لن يستمر مفتوحا لوقت طويل، لأن التغيير في هذا المجال يكون بإيقاع سريع للغاية، فالدول التي تستطيع اللحاق بالركب سوف تكون لها مكانة في المستقبل، أما التي من لم تمتلك قدرا كافيا من المعرفة فسوف تبقى في المؤخرة غريبا متفرجا، تدفع الكثير، تستقبل ولا تشارك.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. الهوش محمد ابوبكر ، التقنية الحديثة في المعلومات و المكتبات، نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات دار الشروق للنشر والتوزيع القاهرة ، 2002.
2. ثابت عبد الرحيم ادريس ، نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة ، دار الجامعة الاسكندرية، دون طبعة، 2005.
3. زكي حسين الوردي وجميل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2006 .
4. علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، التنمية العربية الواقع الراهن و المستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي 6، مركز الدراسات الوحدة العربية 1985،بيروت ، لبنان,
5. محمد فتحي عبد الهادي ،:مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2007.
6. ياس خضير البياتي:الاتصال الدولي والعربي مجتمع المعلومات ومجتمع الورق، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1 ،2006.

ثانيا: الملتقيات و المؤتمرات :

7. الاجتماع العربي بشأن الاستراتيجية العربية للمعلومات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في مصر، 2002

8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، إعلان بوخارست، نحو مجتمع معلومات : المبادئ والإستراتيجية و أولويات العمل، الصادر عن المؤتمر الإقليمي الأوروبي للتحضير للقمتين العالميتين لمجتمع المعلومات، جونيف 2003 وتونس 2005بوخارست 2002.

9. مشروع وثيقة نحو مجتمع معلومات عربي ، اطار خطة العمل المشترك، المؤتمر العربي رفيع المستوى للتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ،القاهرة ،16 \ 18 يونيو 2003.

10. وثيقة إعلان الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية، خلال فعاليات المؤتمر التحضيري الثاني للقمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات بتونس، الذي عقد تحت شعار: " الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي " يومي 23 و 24 نوفمبر 2004.

11. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- إدارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات . ورقة حول مؤشرات الفجوة الرقمية ،مقدمة للإجتماع الرابع عشر للتعريف العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2005/01/18/17.

12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا):مؤشرات مجتمع المعلومات، نيويورك، الأمم المتحدة، 2005.

13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا):القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، خطة العمل، تونس 2005.

14. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003.

15. وزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال الجزائرية ، اللجنة الإلكترونية ، مشروع الجزائر إلكترونية، ديسمبر، 2008.

16. محمد عبد الله السياني، الأهمية الإقتصادية المتزايدة إدارة المعرفة في المنشآت الحديثة، مجلة الثوابت ، العدد 34 أكتوبر، صنعاء، ديسمبر 2003.

17. محمد بن أحمد ،حول بعض مؤشرات مجتمع المعلومات، المجلة العربية للعلوم والمعلومات، العدد 05، جوان 2005.

خامسا: المواقع الإلكترونية

18. www.ameinfo.com/ar-227762 بتاريخ 04/04/2012
19. www.mtit.gov.Ps/docs/ict-strategy-final/doc.
20. www.journal.cybravians.info/index.php